

تفعيل فقه القرآن الكريم في الواقع

الواقع الاقتصادي اليمني أنموذجاً

إعداد الباحث: علوي بن سالم أبوفطيم

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والقانون - جامعة الأحقاف

Research Title:

The Mechanisms of Activating the Jurisprudence of the Noble Qur'an in Reality-

The Yemeni Current Economy is a model.

Prepared by: Dr. Alawi bin Salem Abuftaim



ملخص البحث

يتناول البحث أسس فقه الكتاب العزيز وسُبل تفعيله في الواقع المعيش؛ لكي يصير المسلم - بحقٍّ - قرآنًا يمشي على الأرض، ونبراسًا يضيء للبشرية ويُنير دربها.

وفقه القرآن بمعناه الشامل ما هو إلا إدراك المعاني التي يدل عليها الخطاب القرآني، ولكن لا يكفي هذا الفقه دون العمل به وترجمته في ذوات تنصبغ به وفي مجتمع يطبّقه.

وواقعنا الاقتصادي في اليمن يتدهور يومًا فيوم، وينتكس أيّما انتكاسة، ولا يمكن اعتدال عُوده وحلّ مشكلاته إلا بالرجوع إلى دستورنا المقدّس ووضع آليات مستقاة أصولها من الفقه في خطاب الشارع عزّ وجل. فكان هذا البحث محاولة في سلوك هذا الطريق وسبر أغواره للوصول إلى المقصود.

وقد ركّز الباحث على تحرير مصطلح (فقه القرآن)، واهتمّ بتوظيف النص القرآني في معالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمع اليمني، كما بيّن توصيف الواقع الاقتصادي اليمني في ضوء فقه نص الشارع الحكيم، من خلال تصوّر: واقع خدمات البنى التحتية، والقوى العاملة، والمشاريع الاقتصادية الإنمائية والإنتاجية المنفذة، والثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية المتوفرة، والواقع الاقتصادي المرتبط بالنظم الاقتصادية وتصرفات الأفراد، ومدى انضباط تلك النظم والسلوكيات بتعاليم القرآن.

وقد أوضح الباحث سُبل تحسين الواقع الاقتصادي عن طريق خطوات عملية تساهم في الوعي بكتاب الله والفقه فيه، وترجمته في الواقع المعاصر والنهوض به. وخلص البحث في خاتمته إلى بيان جملة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:

فقه القرآن، الواقع، الفكر، الاقتصاد، الاستنباط

Research Summary:

The research deals with "the mechanisms of activating the jurisprudence of the Holy Book in reality," as it is the Muslim's approach that must be embodied in his lived reality. So it becomes - rightly - a Quran that walks on the earth and a beacon that lights up humanity and illuminates its path.

The jurisprudence of the Qur'an in its comprehensive sense is nothing but realizing the meanings indicated by the Qur'anic discourse, but this jurisprudence is not sufficient without working on it and translating it into oneself and in reforming society.

And our economic reality in Yemen is deteriorating day by day, and it is regressing severely.

The researcher focused on editing the term (jurisprudence of the Qur'an) and made it into two requirements. Dealt with the employment of the Qur'anic text to address the economic problems in Yemeni society, and in its first demand, it clarified the description of the Yemeni economic reality in the light of the jurisprudence of the text of the wise street, by imagining: the reality of infrastructure services, the workforce, and the extent to which these systems and behaviors are disciplined by the teachings of the Qur'an.

The researcher reviewed ways to improve the economic reality through practical steps that contribute to awareness of the Book of God and jurisprudence in it.

In its conclusion, the research came to a statement of a number of results and recommendations.

Keywords:

Qur'anic jurisprudence, reality, thought, economy, deduction.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن انحصار اهتمام المسلم بالقرآن الكريم في مجال إتقان تلاوته وحفظه، واستبعاده عن مناشط عدة من الحياة.. أحدث شرخاً في عبوديته لربه وتأثره بكتابه وانصباغه بتعاليمه؛ ونتج عنه ظهور آخرين يبتئون في المجتمع سمومهم وأفكارهم المنحرفة ويعيثون في الأرض فساداً بحجة أنهم فقهوا الكتاب وجسّدوا ما جاء به من الخطاب!!.

إشكالية البحث:

تكمن جذور المشكلة الراهنة في انقطاع عامة الناس عن التأثر بكتاب الله وتدبره وتفعيله في إصلاح واقعهم الاقتصادي ونحوه، وإن برز منهم شخصيات قرآنية فالغالب أنه ليس لهم من القرآن إلا اسمه ورسمه في تحبيره وتجويده فحسب دون تنزيله في عملية الإصلاح والمعالجة الفردية والمجتمعية، والإشكالية الأخرى تهيّب أساتذة القرآن والعلوم الشرعية من تأمل دلالات ألفاظ القرآن الظاهرة وتدبر معانيه، بل ونهيم القاطع لتلاميذهم من الخوض في هذا الميدان؛ بذريعة أنهم ليسوا أهلاً لذلك، وإنما يقتصر فعل الاقدام على المجتهدين من علماء الشريعة الغراء، الذين بإمكانهم فقط- كما يزعمون- تدبر الكتاب العزيز وأخذ الفقه منه!! فمن هنا عظمت الشقّة عند أكثر المسلمين، وحصل الانقسام شبه التام عن تدبر كتاب الله ناهيك عن تنزيله على الواقع وتفعيله في إصلاح الأحوال واستقامة الذوات والأفعال.

ومن زاوية أخرى فإنّ البحوث المعدّة في تقويم الواقع الاقتصادي اليمني وتحسينه -بحسب ما اطّلت عليها- تنصبّ في تحليل رؤى اقتصاديين والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، دون استلهاهم الحلول والمعالجات من الخطاب الرباني والهدي المحمدي!! وهذه إشكالية أخرى قاصمة.

فرضيات البحث: يفترض الباحث أن المسلم يستطيع تصحيح مساره في منهجية فقهه للقرآن الكريم بإبراز آليات تفتح آفاق فكره في تفهّم دلالات ألفاظ القرآن وتدبر معانيه وتدبره على كيفية تفعيله في استقامة ذاته وإصلاح مجتمعه من خلال نماذج تفعيلية للواقع الاقتصادي اليمني.

لذا هدف البحث إلى تطوير البناء المعرفي للمختص الشرعي، وتنمية قدراته في تيسير القرآن للناشئة والكبار، وتدبر معانيه بطريقة سليمة مشوّقة تحبّبهم إلى خالقهم وتفتح لهم إضاءات في الالتزام بتديّنهم وسمو ثقافتهم.

أهمية البحث: يهتم البحث بإبراز عظمة القرآن الكريم، ومجاليه الحيوي في إسعاد الأفراد واستقامة الشعوب، كما يهتم ببيان كيفية الربط بين فقه النص والواقع ربطاً عملياً، آملاً بذلك أن يصير المسلم قرآنًا يمشي على الأرض ويتحقق مراد الله فيه.

منهج البحث: سلك الباحث المنهج الوصفي في بيان الواقع اليمني المعيش، والمنهج التحليلي والاستنباطي في تجلية حقيقة الفقه القرآني وكيفية تفعيله في معالجة الوضع الاقتصادي اليمني.

وقد انتظم البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة؛ خُصّص المبحث الأول في تحرير مصطلح فقه القرآن واحتوى على مطلبين: المطلب الأول: في بيان المراد من هذا الفقه، والثاني: في بلورة أدوات اكتسابه وغاياته المنشودة.

وعقد المبحث الثاني في توظيف النص القرآني لمعالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمع اليمني، واشتمل على مطلبين: المطلب الأول في توصيف الواقع الاقتصادي اليمني في ضوء الفقه القرآني، والمطلب الثاني في بيان جوانب تفعيلية للفقه القرآني من أجل إصلاح الواقع اليمني، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

هذا وأسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ومقرَّباً إليه، ونافعاً لي ولغيري؛ إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربهم، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: تحرير مصطلح (فقه القرآن)، ويشتمل على مطلبين:

■ المطلب الأول: في المراد بـ(فقه الكتاب العزيز):

يستعمل الفقه لغة في معنيين: الأول: مطلق الفهم^(١) إذا كان من الفعل فقهَ -بكسر القاف-، وإذا صار سجية له فهو من الفعل فقهَ -بضم الهاء-، والثاني: فهم غرض المتكلم من كلامه، وهو معنى زائد على مطلق الفهم.

وحينما نزل القرآن الكريم استعمل الفقه فيه بمعنى الفهم الدقيق^(٢): كما في قوله تعالى: كما في قوله تعالى:

﴿وَأَحْلَلْ عُقْدَةَ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾﴾ [طه: ٢٧ - ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعِيبُ مَا نَفَقَهُ

كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ ﴿٩١﴾﴾ [هود: ٩١]، وقوله عز وجل: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ نَصَرْنَا لَعَالَيْتَ لَعَالَهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الأنعام:

[٦٥].

وأنيط بالفقه في الدين، وصار هذا المعنى الشرعي شائعاً في عصر النبوة والصحابة والتابعين، حتى عصر التدوين وما بعده فجعل خاصاً بعلم الفروع؛ قال ابن الأثير: «الفقه في الأصل: الفهم، يقال: فقه الرجل بالكسر- يفقه فقهاً إذا فهم وعلم، وفقهه بالضم يفقه: إذا صار فقيها عالماً. وقد جعله العُرف خاصاً بعلم الشريعة، وتخصيصاً بعلم الفروع منها»^(٣).

فمصطلح الفقه في لسان الشارع والقرون الأولى شامل معنى الفهم في نصوص الشريعة في جميع مجالاتها العقديّة والعملية والدينيّة والأخروية... وليس محصوراً في النصوص الخاصة بالأحكام العملية من القضايا الشرعية أو المرتبطة بالفتاوى والأقضية فحسب، وهو الذي تشهد له جملة من النصوص؛ كقوله تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا

قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]، وقد دُلَّ الإمام الغزالي في تأكيده للمعنى الشامل للفقه بدلالة هذه الآية

بأن ما يحصل به الإنذار والتخويف المراد من الآية هو هذا الفقه دون تفرعات الطلاق والعتاق واللعان والسلم والإجارة:

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٥م، ص ٢١٩.

(٢) الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص ٣٢٤.

(٣) ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٦٥/٣)، تحقيق طاهر الزواوي والطناحي، المكتبة العلمية بيروت،

فذلك لا يحصل به إنذار ولا تخويف، بل التجرد له على الدوام يقسي القلب وينزع الخشية منه، كما بيّن في معنى قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] أنه أراد به معاني الإيمان دون الفتاوى، وأن الفقه والفهم في اللغة اسمان بمعنى واحد وإنما يتكلم في عادة الاستعمال به قديمًا وحديثًا، كما شتّع على الذين خصصوا لفظ الفقه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى والوقوف على دقائق علمها واستكثار الكلام فيها وحفظ المقالات المتعلقة بها، وجعلوا من كان أشد تعمقًا فيها وأكثر اشتغالًا بها يقال هو الأفقه!!^(١).

وفي هذا قال الحليي: «إن تخصيص اسم الفقه بهذا الاصطلاح - أي: فقه الفروع- حادث، والحق أن اسم الفقه يعمُّ جميع الشريعة»^(٢).

ومن هذا المعنى الشامل حديث: «من يرد الله به خيرًا يفقه في الدين»^(٣)، ودعاء الرسول ﷺ لعبدالله بن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(٤).

إذن: الفقيه في القرآن الكريم بمعنى الفقيه بالاصطلاح العام القديم الواقع في عُرف الشارع والقرون المفضلة الأولى، وهو المتدبر للنص القرآني بكل ما يحويه من الدلالات والفوائد والعظات، وليس بالاصطلاح الخاص الذي يشير إلى المتدبر للنص بقصد استنباط الحكم الشرعي العملي فقط.

والفرق بين الاصطلاحين - أي الفقيه قديمًا والفقيه فيما بعد-؛ هو فرق ما بين العام والخاص؛ العام الذي يريد الوصول إلى معنى النص أيًا كان، سواء أتعلق به حكم عملي أم لا، والخاص الذي لا يحتفل إلا بالمعاني التي تفيد الأحكام العملية^(٥).

وفقه القرآن بهذا المعنى يمكن تعريفه بما قاله الإمام ابن القيم أنه: «تحديق نظر القلب إلى معانيه، وجمع الفكر على تدبره وتعقله».

(١) الغزالي: محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت (٣٣/١).

(٢) نقله عنه الزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر: البحر المحيط (٣٧/١)، دار الكتبي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(٣) البخاري: صحيح البخاري (٢٥/١)، باب من يرد الله به خيرًا يفقه في الدين، حديث رقم (٧١).

(٤) أحمد: مسند الإمام أحمد (٢٥٥/٤)، مسند عبدالله بن العباس، حديث رقم (٢٣٩٧)، وأخرجه البخاري في صحيحه بدون زيادة (وعلمه التأويل) (٤١/١)، باب وضع الماء عند الخلاء، حديث رقم ١٤٣.

(٥) د. أيمن صالح: تلقّي النص الديني، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٤٠، السنة العاشرة، عام ٢٠٠٥م، ص ٣٣.

■ **المطلب الثاني: الأدوات اللازمة لاكتساب هذا الفقه وغاياته المنشودة.****أولاً: الأدوات:**

لكي يُحسن المسلم مهارة الفقه للقرآن الكريم، لا بدَّ أن يتقن -حين القراءة أو الاستماع- استخدام الأدوات اللازمة التي يصح بها استلهاهم المعاني المعتبرة واستنباط الأحكام الشرعية، وجملة هذه المعاني والأحكام ظاهرة يستطيع كل لسان عربي تفهّمها والعمل بمقتضاها؛ ولهذا لا يُعذّر منها المؤمن الراغب في تحقيق تعاليم خالقه تبارك وتعالى.

غير أنّ ثمة معاني خفية ودلالات دقيقة لا يعرفها إلا أهل التخصص الشرعي، ولا يخوض في كتبها عامة الناس، كونها تحتاج في إدراكها إلى معرفة علم أصول الفقه وإلى معارف وقواعد أخرى تخصصية شرعية ولغوية، ولكن المأمول أيضاً من أرباب التخصص أن لا يحصروا هذه القواعد في الوصول إلى الحكم الشرعي فحسب، بل كذلك عليهم تفعيلها في جميع مضامين فقه النص القرآني ومحاورة الشرعية والأخلاقية والعقدية والسلوكية والكونية.

ولسنا بصدد حصر هذه الأدوات والغوص في مضامينها، وإنما في إبراز المعالم العامة التي يجب أن لا يحيد عنها المتفهم لكتاب الله والمتدبر له، ولعلّ من أهمها: معرفة الآليات اللغوية والأصولية التي يتوصل بها إلى فهم خطاب الشارع الكريم، ومعرفة دلالات الخطاب القرآني والقدرة على تحليل مدلولاتها؛ سواء التي باعتبار وضع اللفظ للمعنى (الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمشارك والمؤول)، أو باعتبار استعمال اللفظ في المعنى (الحقيقة والمجاز، والصريح والكنائية)، أو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهوره وخفائه (الظاهر والنص والمفسر والمحكم والمجمل والمبين)، أو باعتبار كيفية دلالاته على المعنى (بما يطلق به عند المتكلمين: المنطوق والمفهوم، وعند الفقهاء: دلالة النص وإشارته وعبارته واقتضائه).

كما أنّ من معالم المتفهم عدم التعسف في فهم آيات القرآن في دلالاته وسياقه بما يطلق عليه "ليّ أعناق النصوص" حيث يخرجها عن التأويل الصحيح؛ وذلك بأن يتوصل إلى معنى لا يحمله اللفظ القرآني، وهو فعل مستفحج مارسه بنو إسرائيل كما قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، وقد بيّن ابن كثير معنى

هذه الآية فقال: «أي: يتأولون على غير تأويله، ويفسرونه بغير مراد الله عز وجل، قصدًا منهم وإفراء»^(١)؛ لأنهم عقلوا ما فيه وأدركوا مرامي معانيه، ولكنهم حادوا به عن سواء السبيل تبعًا لأغراضهم وشهواتهم، كما قال عز وجل:

(١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن الكريم (٣٢٣/٢)، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

﴿ أَقْطَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥].

ثانيًا: مقاصد القرآن وغاياته:

لا يخفى أنَّ الله عز وجل قد حثَّ المسلم على تلاوة القرآن الكريم والاستماع إليه ورَتَّبَ الأجر والثواب على ذلك؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، كما أن الأحاديث النبوية في هذا كثيرة ليس مجال ذكرها في هذا البحث؛ والنقطة المفصلية أن الشارع الحكيم لم يرغب بضرورة تلقي النص سمعًا ونظرًا، ويؤكد الحث والثواب عليه في مواضع عدة إلا لمقاصد شرعية وغايات معتبرة.. فما مقاصده وغاياته إذن؟

يمكن بيان المراد من مقاصد القرآن وغاياته بأنها: الأهداف التي حدَّدها الشارع الحكيم لمتلقي الكتاب العزيز؛ وحينما جالَ فكر الباحث لبلورة هذه الغايات تحرَّرَ له تمحورها في غايتين: الأولى ذهنية تُترجم بالتأثر العقلي والوجداني وهي: الوصول إلى (فقه القرآن).

والمدار فيها على إعمال الفكر الذي ميَّز الله به بني آدم، قال الغزالي - رحمه الله -: «كثر الحث في كتاب الله تعالى على التدبُّر والاعتبار والنَّظر والافتكار، ولا يخفى أنَّ الفكر هو مفتاح الأنوار ومبدأ الاستبصار وهو شبكة العلوم ومصيصة المعارف والفهوم، وأكثر النَّاس قد عرفوا فضله ورتبته لكن جهلوا حقيقته وثمرته ومصدره»^(١).

وقد نبَّه المولى تبارك وتعالى إلى أهمية إعمال الفكر في النصوص للوصول إلى غاية فقه الكتاب العزيز بألفاظ مختلفة كالتفكُّر^(٢)، والتعقُّل^(٣)، والتدبُّر^(١)، والاستنباط^(٢)، والتفقه^(٣)، والوعي^(٤). والملاحظ استخدام الفعل المضارع غالبًا حين تعبيره بهذه الألفاظ باعتباره وظيفة المسلم العملية باستمرار، وديدنه حين تلاوة آياته على الدوام.

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين، دار المعرفة- بيروت، (٤/٢٣٤).

(٢) في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤].

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّا

أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وفي هذا كان الإمام الطبري رحمه الله يقول: «إني لأعجب ممن قرأ القرآن ولم يعلم تأويله، كيف يلتذ بقراءته؟»^(٥).

والغاية الثانية غاية اجرائية تطبيقية وهي (العمل بمقتضى فقه النص القرآني)، وهذه الغاية مترتبة على

تحقيق الغاية الأولى وناجئة عنها.

وقد عبّر المولى تبارك وتعالى عن غاية العمل هذه بالفاظ مختلفة من شأنها امتثال المسلم وتطبيقه لهذه

التوجيهات الربانية وتجسيدها فيه؛ فيصبح قرآنًا يمشي على الأرض ومنهج حياة يقتدي به الآخرون.

ومن هذه الألفاظ: اتباع القرآن، والاتعاظ به، وإقامته، والتحاكم إليه، وأخذه بقوة، والاستمسك به، ونحوها

من الغايات العملية الكثيرة؛ قال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو

(١) في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ﴿٨٢﴾.

[النساء: ٨٢]، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ ﴿١١﴾ [محمد: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ

لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ﴿١٩﴾ [ص: ٢٩].

(٢) في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٨٣﴾ [النساء: ٨٣].

(٣) كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۝ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۝ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ ﴿٢٨﴾ [طه: ٢٥]

- [٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا

صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿١٢٧﴾ [التوبة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا

عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿لَنَجْعَلَنَّ لَكُمْ تَذَكْرًا وَتَعِيَهَا أُنْذُرُ وَعِيَةُ﴾ ﴿١٢﴾ [الحاقة: ١٢].

(٥) ينظر مقدمة محمود شاكر على تفسير الطبري "جامع البيان في تأويل القرآن" (١٠/١)، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

الْأَلْبَبِ ﴿٢٩﴾ ﴿سورة ص: ٢٩﴾. وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر: ١٨].

وفي هذا يقول الفضيل: «إنما نزل القرآن ليعمل به فاتخذ الناس قراءته عملاً، قيل: كيف العمل به؟ قال: ليحلوا حلاله، ويحرموا حرامه، ويأتمروا بأوامره، وينتهوا عن نواهيه، ويقفوا عند عجائبه»^(١).
وخير إنسان امتثل توجيهات ربه وجسدها في نفسه وواقعته هو رسول الله ﷺ؛ فقد انصبغ به وامتزج به أيما امتزاج، وصدقت السيدة عائشة -رضي الله عنها- حينما وصفته بأن "خُلِقَ القرآن"^(٢).

١) الخطيب البغدادي: اقتضاء العلم بالعمل ص ٧٥، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٧ هـ.

٢) أحمد: مسند أحمد (١٤٨/٤١)، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، حديث رقم (٢٤٦٠١).

المبحث الثاني: توظيف النص القرآني في معالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمع اليمني.

ويشتمل على مطلبين:

■ المطلب الأول: توصيف الواقع الاقتصادي اليمني في ضوء الفقه القرآني:

يمكننا الكشف بجلاء عن حقيقة الوضع اليمني الاقتصادي وما يعتوره من رقي أو تدهور من خلال فهم واقعه فهماً سليماً وفهم حيثياته المحيطة به والمؤثرة فيه.

والسؤال المؤرق المفصلي يتمحور في كيفية فهم ذلك الواقع وإدراك حيثياته بعيداً عن غبش الضبابية والتلبيس؟!

ولعلّ من أفضل كفايات معرفة الواقع كما هو يكون عبر الآتي:

معايشة الواقع وتلمّس ما يدور فيه، أو سؤال أهل البصيرة وأهل التخصص والخبرات الذين يُدركون دقائق الأحداث ويتمتعون ببُعد النظر في فهمها، أو من خلال البحوث التخصصية والإحصاءات الدقيقة المرتبطة بالواقع الاقتصادي اليمني، وهكذا يكون الحال في غيره من المجالات الاجتماعية والسياسية والتعليمية.

ثم من خلال تطبيق هذه الآليات نستطيع التعامل الأمثل مع متغيرات الأزمنة والأمكنة والأشخاص والأوضاع والأحوال وتشخيص ذلك تشخيصاً مستقيماً، تتضح لنا بها حقائق الظواهر الإيجابية والسلبية الحادثة فيها، وندرك طابع المجتمع وما يفكر فيه وما يصدر منه من تصرّفات منضبطة أو مشينة؛ ولذا كان من خصال المفتي (معرفة الناس؛ وإلّا تصوّر له الظالم بصورة المظلوم وعكسه، والمحق بصورة المبطل وعكسه، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال، وتصور له الزنديق في صورة الصديق والكاذب في صورة الصادق، ولبس كل مبطل ثوب زور تحتها الإثم والكذب والفجور، وهو لجهله بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا)^(١).

فإذا أخذنا هذا بالحسبان يمكننا استعراض أبرز مجالات الواقع الاقتصادي اليمني كما يلي:

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢٠٤/٤)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل-بيروت، ١٩٧٣ م.

الحجوي الثعالبي، محمد بن الحسن العربي الفاسي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (٤٨٧/٢)، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة

الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥ م.

أولاً: واقع خدمات البنى التحتية:

فمن الأهمية بمكان فهم واقع خدمات البنية التحتية لكل بلاد كونها مرتكز العيش السعيد وأساس الازدهار ومدار الاستقرار كخدمات المياه والكهرباء، والنقل والطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعلى سبيل المثال: الماء عصب الحياة؛ حيث لا يمكن أن يعيش الإنسان والحيوان والنبات بدونه كما قال تعالى:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، كما به تحيا الأراضي القاحلة وتنمو

الأشجار ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ

بِهَيْجٍ ﴾ [الحج: ٥]، وقال عز وجل: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَفَلَّتْ

سَحَابًا يَقَالَا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى

لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تبارك وتعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ

الْجُرُزِ فَنَخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة: ٢٧]، وقال تعالى:

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيٍ

الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فصلت: ٣٩].

وحيثما نرى الواقع اليميني نشهد إسرافاً في استخدام الماء وعدم استغلال لموارده، وقد نهانا الله عن الإسراف

بقوله: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١]، كما أن تماديننا بعدم الوعي

بالمياه ينذر بخطر سلب هذه النعمة منا - سلمنا الله من ذلك- قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٨]،

أَنْزَلْنَاهُ مِنَ الْمَزْنِ أَمْ نَخُنُّ الْمُنْزِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٩] لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٦٨-٧٠]،

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ [الملك: ٣٠].

كما أننا إذا أبصرنا واقع النقل والطرق وجدنا حصول توسُّع في تملُّك وسائل النقل للأفراد والشركات والمؤسسات وتعدد وسائلها؛ التي قد تكون برية أو بحرية أو جوية، وفي تنوُّع المركبات البرية كأنواع الدراجات الهوائية أو النارية، أو السيارات الصغيرة أو الحافلات، وهكذا التنوع في وسائل النقل البحرية والجوية، وسواء كان النقل داخلياً أم دولياً فقد يكون لنقل الأشخاص أو البضائع.

وهذا التوسُّع والتنوُّع يحتاج إلى وعي شرعي بقضايا الوعي المرتبطة بواقع النقل والطرق كالاتزام بنظام السلامة؛ حتى لا يصاب أحد من الناس في أرواحهم أو يوقعون بأمراض أو عاهات مستديمة؛ امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

كذلك الوعي بكرامة الإنسان وكون حياته مصانة محترمة؛ فإنما امتنَّ الله على الإنسان بوسائل النقل لينعم بها ويزداد راحة وطمأنينة لا شقاء وبؤساً كما قال عز وجل ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

ثانياً: واقع القوى العاملة:

تضررت سبل العيش ومصادر الدخل في القطاعين الخاص والعام بفعل تداعيات الحرب الجارية وما صاحبها من حدوث انكماش اقتصادي حاد، وتصاعد الأسعار، وتدابير أزمة الوقود، وسعر الصرف، وانحيار في الخدمات الأساسية.

فبسبب هذه المآسي استنفدت معظم الأسر اليمنية مدَّخراتها، وأصبحت تواجه صعوبات عالية في الوصول إلى الغذاء والخدمات الأساسية؛ ممَّا حدا بكثير من الأسر إلى اتباع آليات التكيف السلبية؛ مثل: الحد من استهلاك الأغذية، وبيع المنازل والأراضي والمواشي والأثاث والأصول الإنتاجية.

ولا شك أن الفقر يؤدي إلى قيود مالية على رب الأسرة، تؤدي بدورها إلى استهلاك أغذية أساسية رخيصة الثمن أو منتهية الصلاحية، إضافة إلى استمرار الصراع في اليمن، وارتفاع سعر الصرف وتدهور القيمة الشرائية على المستوى الوطني منذ نهاية ٢٠٢١م بنسبة ٤٧٨% مقارنة مع العام ٢٠١٤م^(١).

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن لعام ٢٠٢٢م،

وقد ارتفعت نسبة الأسر اليمنية التي تعاني الفقر بصورة مزمنة؛ حيث ارتفعت من ٢٣.٩% عام ٢٠١٤ م إلى ٤٦.٣% عام ٢٠١٨ م لتصل عام ٢٠٢١ م بنسبة ٥١.٤%^(١).

وإلى جانب الفقر المدقع بالمجتمع الاقتصادي اليمني.. نجده يعاني أيضاً من ارتفاع مؤشر البطالة؛ حيث تعدّ مستويات البطالة مرتفعة جداً في اليمن، وقد بلغ معدل النمو السنوي للبطالة نحو ٥.٢% خلال الفترة ١٩٩١م-٢٠٢٠م، كما بلغت الأهمية النسبية للبطالة من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد اليمني ١١.٦%، وقد أشارت دراسات الأمم المتحدة بأن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١% سنوياً ينجم عنها خسارة في الناتج المحلي بمعدل ١.٨%^(٢).

ثالثاً: واقع المشاريع الاقتصادية الإنمائية والإنتاجية المنفذة، وواقع الثروة الزراعية والحيوانية المتوفرة:

تعيش اليمن بعد جائحة كورونا تقهقراً في حركة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المشاريع المتعلقة بالقطاع السياحي والصناعي، وخصوصاً الصناعات الغذائية والدوائية؛ ولذا فهي تحتاج إلى مزيد من الدعم المادي والفني لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتطويره، والنهوض به في مصافّ الجودة الإنتاجية العالمية. كما يحتاج القطاع الخاص إلى تهيئة الظروف المناسبة لاستعادة التوازن الاقتصادي، ومساعدة الدولة لتوفير سبل الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الدولي وفق آليات السوق كتحرير التجارة الخارجية من كافة العوائق والقيود الإدارية والتنظيمية^(٣).

وبالنسبة لواقع الثروة الزراعية الإنتاجية في اليمن فيعتبر القطاع الإنتاجي الثاني بعد النفط ويساهم بنسبة تتراوح بين (١٠-١٥%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما يُعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة؛ يستوعب حوالي ٥٤% من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من ٧٠% من السكان، وأما قطاع الأسماك فهو أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله صورة أكثر من ٢٠٠٠ كم

العدد ٦٩، فبراير-٢٠٢٢ م، ص ١١.

(١) منظمة الصحة العالمية: مقال أصدرته في موقعها بعنوان (سوء التغذية الحاد يهدد حياة نصف الأطفال دون الخامسة في العام ٢٠٢١ م في اليمن، تاريخ النشر ١٢ فبراير ٢٠٢١ م).

(٢) د. يحيى عبدالغفار حسان: أثر البطالة على النمو الاقتصادي اليمني في الجمهورية اليمنية (دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٩١م-٢٠١٩م) ص ٥١٨، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١٩)، نوفمبر ٢٠٢١ م.

(٣) د. طه الفسيل: الإصلاح الاقتصادي في اليمن-الخيار الأسهل.. الصندوق والبنك الدولي ص ٥٧-٦٠، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد (٢٠)، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة.

يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي كما تتناثر عليه الجزر والخلجان مِمَّا هيأ لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن ٣٥٠ نوعًا وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً باعتباره مصدرًا رئيسيًا للغذاء وموردًا هامًا للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل^(١).

رابعًا: واقع النُّظُم الاقتصادية:

من آثار الصحوة الدينية المعاصرة في اليمن وغيره العودة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي؛ وقد كان من أبرز مظاهر اليقظة محاربة "نظام الفوائد البنكية" باعتبارها عين الربا المحرم الذي صرح بتحريمه ومضاهاة مرتكبه، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ بِأَن تَهُيَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥].

كما إنه سبب في محق ماله وبوار تجارته؛ قال عز وجل: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۚ وَاللَّهُ لَا

يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ [البقرة: ٢٧٦].

ونتيجة لذلك ظهرت في معظم البلاد الإسلامية طائفة من البنوك والمصارف لا تتعامل بالفوائد الربوية، وهي بنوك تجارية أو شركات استثمار من منظور إسلامي اصطلح على تسميتها بالبنوك الإسلامية، ومن ضمانات التزام هذه البنوك لأحكام الشريعة الإسلامية وجدت فيها هيئات رقابية تعطي للبنك الرأي الشرعي لمعاملاتها سميت بـ "هيئات الرقابة الشرعية"^(٢).

(١) ينظر: الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالجمهورية اليمنية، مقال بعنوان: نبذة عن اليمن، يمكن فتحه بهذا الرابط:

<https://www.mofa-ye.org/Pages/%d8%b9%d9%86-> (د. ت).

(٢) د. عبدالرحمن عبدالله شمسان: أحكام المعاملات التجارية في القانون التجاري اليمني ص ٢٥٤، جرافيكس للطباعة- صنعاء،

خامساً: واقع تعاظم العقود في الأسواق:

في ظل الأوضاع التي تمر بها اليمن فإن أكبر مشكلة يهدد السوق المحلي هو الارتفاع الشديد في الأسعار، وكان أكثر ما أرق المجتمع اليمني وجود الأسعار الباهظة للسلع الغذائية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد. وقد أظهرت آخر نتائج التصنيف المرحلي المتكامل (ipc) للأمن الغذائي والتغذية تدهور وضع الأمن الغذائي، وسوء التغذية في اليمن بشكل كبير عام ٢٠٢٢م، في وجود ١٧.٤ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة فورية، والقلق الأكبر أن يعاني حوالي ٢.٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد^(١).

ومن خلال استقرار تعامل الناس في البيوع نجد تفاوتاً في التزام الناس بالصيغة الشرعية للمعاملات؛ كالحال في إقامة المباني السكنية والتجارية لغرض بيعها مع أن المولى تعالى أحل البيع بأنواعه، كما أقرّ الشرع والقانون^(٢) الملكية الشخصية للمباني، ولكن يوجد تقصير في الإشهاد لعقود البيوع هذه وتسجيلها وتوثيقها، والقرآن قد حثّ على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقد جعله القانون ركناً شكلياً لازماً لانعقاده حيث نصت المادة (١٠٦) من القانون التجاري اليمني على أنه "ينعقد عقد البيع المذكور في المادة السابقة - أي بيع المباني السكنية والتجارية- طبقاً لعقد كتابي، ووفقاً للنموذج المعد لذلك، وبموجب الإجراءات المحددة للتوثيق الرسمي"، كما أثبت الآثار المترتبة عليه في المادة (١٠٩) من القانون التجاري اليمني فقال: «تسري على بيوع المباني السكنية والتجارية من حيث حقوق والتزامات البائع والمشتري وضمان العيوب والقيود الواردة على الملكية وحقوق الجوار والأحكام المشتركة وما إلى ذلك من أمور القواعد الواردة في القانون المدني والقوانين الأخرى النافذة فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون».

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن لعام ٢٠٢٢م،

العدد ٦٩، فبراير ٢٠٢٢م، ص ٣-٤.

(٢) فقد أجازت المادة (١٠٦) من القانون التجاري اليمني (للتاجر سواء كان شخصاً طبيعياً او اعتبارياً أن يتولى إقامة وتشديد المباني في شكل وحدات أو مجمعات سكنية أو تجارية لأغراض البيع أن يبيع المبنى في ملكيته مع مراعاة القواعد المقررة في القانون بالنسبة إلى الملكية الشخصية للمباني).

ومن جملة البيوع المنتشرة في الواقع الاقتصادي اليمني البيع بالأجل أو بالتقسيط خاصة في بيع السيارات والثلاجات والتلفزيونات والأثاث؛ لتمكين متوسطي الدخل من اقتناء هذه السلع^(١).

ومن الظواهر الحديثة في المحيط اليمني الذي أنعش الاقتصاد وأتاح للتجار تصدير واستيراد البضائع المختلفة، بناء الهناجر والمخازن العامة وتسهيل أمور التجار في إيداع بضائعهم فيها، ومفصل الربط بين فقه النص والواقع المرتبط بالهناجر هذه يدور في موضوع حفظ الودائع وصيانتها من التلف وإرجاعها إلى أصحابها، امتثالاً لأمر المولى تبارك وتعالى:

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٥٨].

وقد نظم القانون التجاري اليمني رقم (٣٢) لسنة ١٩٩١م في المواد من ٢٥٠ إلى ٢٧١ عقد الإيداع في المخازن العامة والتزامات وحقوق المخزن العام وتنظيم التراخيص المرتبطة به^(٢).

■ المطلب الثاني: معالجات قرآنية لبعض إخلالات الواقع الاقتصادي اليمني

أفاد علماء الاقتصاد أنّ عوامل الإنتاج ثلاثة: الإنسان والأرض ورأس المال، إذ فلسفة الاقتصاد الحديث تنظر إلى الإنتاج بصفته هدفاً في ذاته، تسخر له العوامل الثلاثة^(٣)، ولكن يرى الباحث ضرورة إعادة النظر في اعتبار الإنسان أحد عوامل الإنتاج؛ لأنّ هذه العوامل إنما خلقت من أجل الإنسان لتعود عليه بالسعادة والخير والنفع، والدليل على ذلك آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [١٣] وسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ [١٣] [الجاثية: ١٢-١٣]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا ﴾ [الحج: ٣٢].

(١) تناول القانون اليمني البيع بالأجل في المواد (٥٠٤-٥٠٨) من القانون المدني، وأحكام البيع بالتقسيط في المواد (١١٠-١١٣) من القانون التجاري، والمادة (٥٠٩) من القانون المدني.

(٢) وقد عرفت المادة ٢٥٧ عقد الإيداع في المخازن العامة على أنه "عقد يتعهد بموجبه الخازن بتسليم بضاعة وحفظها لحساب المودع أو من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بموجب الصكوك التي تمثلها)، كما رتب العقاب على الخازن وكل مدير أو مستخدم أو عامل أفشى سر المهنة فيما يتعلق بالبضائع المودعة. نص على هذا في المادة (٢٥٢) من نفس القانون.

(٣) عبد الحميد أبو سليمان: نظرية الإسلام الاقتصادية- الفلسفة والوسائل المعاصرة، ص ١١.

وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ^ط وَإِلَيْهِ ^ط النُّشُورُ ﴿١٥﴾ [الملك: ١٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا ^ف قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ ﴿١٠﴾ [الأعراف: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ^ط وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾ ﴿٣٢﴾ [الأنعام: ٣٢]، وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ^ط وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ ﴿٣٣﴾ [الأنعام: ٣٣]، وَعَاتِدْكُمْ مِّنْ كُلِّ مَّا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ ﴿٣٤﴾ [إبراهيم: ٣٢-٣٤].

ومن حلول القرآن الكريم ومعالجاته للمشكلات الاقتصادية في المجتمعات، ومنها مجتمعنا اليمني:

١. تصحيح مسار توزيع الزكاة.

فقد ضعف الوازع لدى بعض المزكّين في إعطاء الزكاة لأربابها الذين عناهم الشارع الحكيم، بل قصرُوا توزيع زكّاتهم لمن تجمعهم بهم روابط مصلحة أو حزبية!! ولا مناص للمعالجة إلا بتصحيح مسار التوزيع، حيث نفقه ذلك في آيات كثيرة من الكتاب العزيز كقول الله تعالى: ﴿وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ^ط وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿١٤١﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ^ط لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ ﴿٥٥﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ^ط وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ ﴿٢١﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ ^ط فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿٦٠﴾ [التوبة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

٢. إحياء نظام الوقف، ونشر ثقافة الإنفاق والمشاركة في أوجه البر:

غاب عن ثقافة كثير أهمية الوقف وفلسفة البذل والصدقات والأعطيات في الإسلام وأثرها في سد عوز المساجد والمؤسسات والجمعيات الخيرية والمعاهد التعليمية، وهذه القيم ظاهرة في الكتاب العزيز في مواضع عدة نحتاج إلى تفعيلها ونشرها بشتى الوسائل لكي نوقظ الأمة ويقوى اقتصادها؛ فمن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ^ط وَلَا تَيْمَمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ

وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ^ط وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله عز وجل:

﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾﴾ [آل عمران: ٩٢]،

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ

بَجَلَ ^ط وَأَسْتَعَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴿١١﴾﴾ [الليل: ٤ - ١١]،

وقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ

السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ^ط

وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ^ط أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة:

١٧٧]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ^ط وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ^ط﴾ [المائدة: ٢]،

وقال الله عز وجل في بيان خصائص الرسل وأتباعهم: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾﴾

[المؤمنون: ٦١].

٣. تفعيل القرض الحسن فيما يتعلق بالقروض الزراعية والصناعية، وقروض ملكية العقارات ونحوها:

فإننا نلاحظ في واقعنا اليمني ذهاب كثير من أرباب الزراعة والصناعة والحرف إلى البنوك الربوية من أجل أخذ القروض الربوية؛ بسبب شحة وجود الميسورين الساعين في قرض هؤلاء الذين يريدون وجه الله تعالى من غير اشتراط زيادة أو قصد منفعة أخرى. وانتشار هذه الظاهرة تتطلب منا تكاتفاً في بث ثقافة القرض الحسن في مجتمعنا وعظيم أجره عند الله؛ حيث ذكر الجليل عز وجل أهميته في آيات عدة منها قوله تعالى: ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٧﴾﴾ [التغابن: ١٧]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ أَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضْعِفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحديد: ١٨].

٤. تحريم الربا بكافة أنواعه وقطع مجاري ينابيعه:

حيث انتشر في مجتمعنا بعض العقود الاقتصادية المعاصرة الجارية التي تحوي معاملات ربوية فاسدة؛ تعاطاها بعض الناس متجاهلين خطر الربا وإثم معصية الله؛ فما أحوج هؤلاء من ربطهم بكتاب الله وتذكيرهم بعناية القرآن في بيان شناعة الربا أيما اعتناء وتحذيره القاطع من الوقوع فيه؛ فقد قال عز من قائل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥ - ٢٧٦]، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا

بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ^ص وَإِن تَبْتَغُوا فَلََكُمْ رُوُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩].

٥. اختيار الأكفاء في الأعمال :

فقد تساهل كثير من أصحاب المناصب الإدارية والوظائف الحكومية والخاصة والأعمال الحرة في توظيف وتنصيب غير الأكفاء، واستعداد بعضهم للعمل في أي حرفة وإنجاز أي صنعة سواء أكان ماهرًا بتلك الحرفة أو لا، بل وتغاضبهم في أخذ الرواتب والأجور من غير استحقاق لها!!.

وقد أشار القرآن إلى أهمية الكفاءة وأنها السبيل الوحيد في أي عمل يُخَوَّل إليه، حيث قال الله في قصة موسى

وابنة شعيب عليهما السلام: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ ^ص إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ

الْأَمِينُ ﴿٣٦﴾ [القصص: ٣٦]، وفي قصة يوسف عليه السلام: ﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ^ص إِنِّي حَفِيظٌ

عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ [يوسف: ٥٥].

وهكذا نستطيع بهذا المنوال المساهمة في معالجة خلل المجتمعات التي نخرت مفاصلها الحياتية وضعفت مراقبتها

للخالق عز وجل؛ نسأل الله أن يردنا إليه مردًا جميلًا؛ إنه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمة:

خُصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، من جملتها:

١. أنَّ مقصود الفقه في القرآن على لسان الشارع وأصحاب القرون الأولى هو الفهم في نصوص الشريعة في جميع مجالاتها العقدية والعملية والدينية والأخوية...، وليس محصورًا في النصوص الخاصة بالأحكام العملية من القضايا الشرعية أو المرتبطة بالفتاوى والأقضية فحسب، كما أن المراد من تفعيل فقه القرآن في الواقع هو إجراء التوجيهات القرآنية إلى نمط تطبيقي في الحياة، وحينئذٍ سيحدث التأثير إيجابًا بتوجيهات القرآن وهداياته لا محالة، وتتحقق المقاصد التي أرادها الله وقصدها من إنزال القرآن الكريم، وبهذا يصير القرآن الكريم منهج حياة وسبيل نجاة لأهل كل زمان ومكان.
٢. أن توصيف المشكلات الاقتصادية ومعالجتها لا تتم إلا بعد سبر الحالة وتشخيصها تشخيصًا سليمًا، ومعرفة حيثياتها وملابساتها والأمور الخارجية المؤثرة فيها، فإذا تحقق ذلك بإتقان استبان موطن الخلل، وسهل تفعيل النصوص الشرعية في عملية المعالجة.
٣. من أفضل كفايات معرفة الواقع كما هو يكون عبر معايشة الواقع وتلمُّس ما يدور فيه، أو سؤال أهل البصيرة وأهل التخصص والخبرات الذين يُدركون دقائق الأحداث ويتمتعون ببُعد النظر في فقهها، أو من خلال البحوث التخصصية والإحصاءات الدقيقة المرتبطة بالواقع.
٤. استنفدت معظم الأسر اليمنية أغلب مدّخراتها بسبب مآسي الوضع الاقتصادي اليمني وتدهوره، وأصبحت تواجه صعوبات عالية في الوصول إلى الغذاء والخدمات الأساسية؛ ممّا حدا بكثير من الأسر إلى اتباع آليات التكيف السلبية.
٥. نحتاج إلى تفعيل الهدي القرآني في تقويم الخلل الواقع في الجانب الاقتصادي والنهوض به، كتصحيح مسار توزيع الزكاة، ونشر ثقافة الإنفاق والمشاركة في أوجه البر، وتفعيل القرض الحسن فيما يتعلق بالقروض الزراعية والصناعية، وقروض ملكية العقارات ونحوها.

التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:

- عمل دراسات مستفيضة في إبراز فقه المفسرين والمحدثين الذين ربطوا حلول مستجدات واقعهم وقضايا عصرهم بفقه النصوص.
- العمل على إنشاء مشاريع علمية وبرامج تطبيقية منوطة بالمتدبر تدربه على فقه الكتاب العزيز وكيفية تفعيله في إصلاح ذاته وتقويم مجتمعه وتطوير واقعه.

مراجع البحث:

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزواوي والطناحي، المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٩م.
٢. أيمن صالح: تلقي النص الديني، سنة النشر ٢٠٠٥م، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٤٠، السنة العاشرة.
٣. الجرجاني: التعريفات، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٤. الحجوي الثعالبي، محمد بن الحسن العربي الفاسي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٥. الخطيب البغدادي: اقتضاء العلم العمل، المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ.
٦. شمسان، عبدالرحمن عبدالله: أحكام المعاملات التجارية في القانون التجاري اليمني، جرافيكس للطباعة- صنعاء، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٧. طه الفسيل: الإصلاح الاقتصادي في اليمن-الخيار الأسهل الصندوق والبنك الدوليين، مجلة الإصلاح الاقتصادي العدد (٢٠)، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة.
٨. الزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر: البحر المحيط، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٩. الغزالي: محمد بن محمد، إحياء علوم الدين (٣٣/١)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).
١٠. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
١١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن الكريم (٣٢٣/٢)، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل-بيروت، ١٩٧٣م.
١٣. منظمة الصحة العالمية: مقال أصدرته في موقعها بعنوان (سوء التغذية الحاد يهدد حياة نصف الأطفال دون الخامسة في العام ٢٠٢١م في اليمن، بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢١م).



١٤. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية: المستجدات الاقتصادية

والاجتماعية في اليمن لعام ٢٠٢٢م، العدد ٦٩، فبراير-٢٠٢٢م.

١٥. يحيى عبدالغفار حسان: أثر البطالة على النمو الاقتصادي اليمني في الجمهورية اليمنية (دراسة قياسية

خلال الفترة ١٩٩١م-٢٠١٩م) تاريخ النشر نوفمبر ٢٠٢١م، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية،

المجلد (٨)، العدد (١٩).



